

Distr.
RESTRICTED



E/ESCWA/ECRI/2010/WG.1/Report
18 January 2010
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع فريق الخبراء حول سياسات
بناء السلام ومنع نشوب النزاعات في غربي آسيا
بيروت، 9-10 كانون الأول/ديسمبر 2009

موجز

تعتمد البلدان التي تعاني من النزاعات أو من التوترات السياسية على التدخلات الناجحة الرامية إلى بناء السلام ومنع عودة الانزلاق إلى النزاع وضمان السلام المستدام والتنمية.

والأمن والأمان وحكم القانون عوامل شديدة الأهمية في إعادة التأهيل والتنمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ويؤدي القطاع العام دوراً أساسياً في هذه العملية. فالقطاع العام الذي ينفذ سياسات سليمة ويدرج ممارسات الحكم السليم من مؤسساته ومهامه إنما يوفر الظروف اللازمة لمنع عودة الانزلاق إلى النزاع ومعالجة التحديات التي تواجه التنمية.

عقدت الإسكوا بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان ستفتنغ والجمعية الاقتصادية اللبنانية اجتماع فريق الخبراء حول سياسات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات في غربي آسيا (بيروت، 9-10 كانون الأول/ديسمبر 2009). شارك في الاجتماع خبراء بارزون من مختلف مراكز الأبحاث، والمؤسسات الأكاديمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بالإضافة إلى صانعي قرارات وممثلين عن المجتمع المدني من مجالات وتخصصات متعددة. اجتمع هؤلاء للنظر في توصيات السياسات الرامية إلى منع نشوب النزاعات، وتخفيف تأثيرها على التنمية، وتعزيز جهود بناء السلام في منطقة تحدد الاعتبارات الأمنية والسياسية أولوياتها، ولا تحظى القضايا الإنمائية فيها ولا سيما القضايا الاجتماعية والاقتصادية باهتمام يذكر. استندت التوصيات الصادرة عن الاجتماع إلى دراسة المشاركين للأسباب الرئيسية للنزاع والتوترات السياسية وتشعباتها، وحثت على التنمية الطويلة الأجل بالرغم من استمرار حالة عدم الاستقرار.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	4-1 مقدمة
<u>الفصل</u>		
4	23-5 التوصيات أولاً-
7	77-24 العروض والمناقشات ثانياً-
8	31-25 ألف- النزاع وعدم الاستقرار في غربي آسيا: الأسباب الجذرية والآثار الممتدة
9	44-32 باء- المظالم الاجتماعية سبب رئيسي للنزاع: عكس الاتجاهات الحالية لبناء سلام مستدام
12	69-45 جيم- تكييف السياسات الاقتصادية لمنع نشوب النزاعات: تحديد الأولويات
16	77-70 دال- القطاع العام وممارسات الحكم السليم: أساس بناء السلام ومنع نشوب النزاعات
18	82-78 ثالثاً- تنظيم الأعمال
18	78 ألف- المكان والزمان
18	80-79 باء- الافتتاح
18	81 جيم- المشاركون
19	 المرفق- قائمة المشاركين

مقدمة

1- عقدت الإسكوا بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان سنفتنغ والجمعية الاقتصادية اللبنانية اجتماع فريق الخبراء حول سياسات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات في غربي آسيا (بيروت، 9-10 كانون الأول/ديسمبر 2009). شارك في الاجتماع خبراء بارزون من مختلف مراكز الأبحاث، والمؤسسات الأكاديمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بالإضافة إلى صانعي قرارات وممثلين عن المجتمع المدني من مجالات وتخصصات متعددة. اجتمع هؤلاء للنظر في توصيات السياسات الرامية إلى منع نشوب النزاعات، وتخفيف تأثير عدم الاستقرار على التنمية، وتعزيز جهود بناء السلام في منطقة تحدد أولوياتها على أساس الاعتبارات الأمنية والسياسية، ولا تحظى القضايا الإنمائية فيها ولا سيما القضايا الاجتماعية والاقتصادية باهتمام يذكر. واستند موضوع الاجتماع إلى رأي مفاده أن البلدان التي تعاني من النزاعات أو من التوترات السياسية تعتمد على التدخلات الناجحة الرامية إلى بناء السلام ومنع الانزلاق مجدداً إلى النزاع وضمان السلام المستدام والتنمية. ومن أبرز مركبات التدخلات الفعالة في فترة ما بعد النزاع تأمين الحد الأدنى من الأمن والأمان، وعملية سياسية تشمل كل الأطراف، والخدمات الأساسية، واستعادة الحكومة لوظائفها الأساسية، وإنعاش الاقتصاد^(*). وإذ تغطي هذه المجالات قضايا عدة أهمها التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، يبرز ارتباطها ببعضها البعض وتعزيز الوحدة منها للأخرى، وهذا ما شددت عليه الدول الأعضاء مراراً وتكراراً، ولا سيما في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005.

2- والأمن والأمان وحكم القانون عوامل شديدة الأهمية في إعادة التأهيل والتنمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ويوازيها في الأهمية عملية سياسية تدرج الحوار الذي يشمل كل الأطراف والمصالحة بين الجهات السياسية الفاعلة، مما يؤدي إلى نظام سياسي قادر على الحفاظ على السلام، وحل الخلافات دون اللجوء إلى العنف، ومنع العودة إلى الاقتتال.

3- ويؤدي القطاع العام دوراً أساسياً في استدامة السلام. فالقطاع العام الذي ينفذ سياسات سليمة ويدخل ممارسات الحكم السليم إلى مؤسساته ومهامه إنما يوفر الظروف اللازمة لمنع الانزلاق مجدداً إلى النزاع ولمعالجة فعالة للتحديات التي تواجه التنمية.

4- ويجب أن تأخذ سياسات بناء السلام ومنع النزاعات في الاعتبار الأسباب الرئيسية للنزاع وعدم الاستقرار، وآثارها الجانبية على الصعيدين الإقليمي والوطني. ولهذه الأسباب أبعاد عدة منها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ينبغي تناولها بشكل شامل. ويتضمن ذلك وضع سياسات اقتصادية لمنع نشوب النزاعات، ومعالجة المظالم الاجتماعية بهدف خفض التوترات من خلال تأمين الوصول إلى الخدمات الأساسية لجميع الناس بالتساوي، والحد من عدم المساواة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ومن أبرز مصادر عدم الاستقرار الفقر، والبطالة، والتشرد بسبب النزاعات، وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، وعدم المشاركة في عمليات صنع القرار، وضعف مؤسسات الدولة.

أولاً- التوصيات

(*) "تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع" (A/63/881-S/2009/304)، ص 10.

5- نظر فريق الخبراء خلال اجتماعه في عدد من التوصيات التي اعتبرت من محفزات بناء السلام، وهي كالتالي:

(أ) الحاجة إلى نظام قضائي قوي ومفتوح للجميع

6- لكي تتكامل جهود بناء السلام بالنجاح، لا بد من توطيد حكم القانون وتقوية النظام القضائي (وجعله مفتوح للجميع). وينبغي أن تكون الأطر القانونية ملائمة، وأن تعكس الواقع على الأرض. ومن المؤسف أن بعض المحاكم بطيئة و/أو غير فعالة و/أو فاسدة، وتفتقر إلى الاستقلالية والشفافية والمحاسبة، فتكون بالتالي غير متاحة للجميع وباهظة التكاليف. وغالباً ما يؤدي ذلك إلى عدم تنفيذ القرارات الصادرة، ويساهم في إنشاء نظام يحايي الأثرية وذوي الصلات بالسياسيين. من هنا الحاجة إلى عدم تسييس العملية القضائية: فيجب أن يخضع السياسيون للقانون، وأن تستند العدالة إلى أساس قانوني بدلاً من الاستناد إلى أساس سياسي غالباً ما يكون فاسداً. وتضاف إلى ما تقدم الحاجة إلى إصلاح المؤسسات.

7- وملاحقة مرتكبي الجرائم من ضروريات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وفي السياق نفسه، تبرز الحاجة إلى المساءلة وإلى لجان الحقيقة والمصالحة، نظراً إلى أنها تستند إلى الاعتراف بالأحداث الماضية، مما يشجع إحراز تقدم في المستقبل. أما العفو العام فليس فعالاً دائماً لأنه بمثابة اعتراف مؤجل بالأحداث الماضية.

(ب) بناء الدولة ليس كافياً وحده لبناء السلام

8- تتطلب عملية بناء السلام بناء قدرات مؤسسات الدولة. ومع ذلك، يوصى في بعض الحالات بالابتعاد عن حصر التركيز على بناء الدولة. ذلك أن بناء الدولة قد لا يكفي وحده لبناء السلام، أو تسوية النزاعات، أو تنمية الاقتصاد. ولا شك أن تنفيذ مشروع وطني لبناء الدولة في المناطق الخارجة من نزاع أمر أساسي، لكن يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من تسوية سياسية داخلية بل نتيجة لها، بدلاً من أن يكون بديلاً عنها. ولا ترتبط قدرة الدولة على البقاء في المناطق المنكوبة بالنزاعات ببناء قدرات مؤسسية فعالة وحسب، بل ترتبط أيضاً بالتزام سياسي داخلي وبأطر شرعية. فبناء الدولة في السياق الفلسطيني مثلاً يحتاج إلى دمج عمليتي إنشاء القدرات المؤسسية العملية وتعزيزها وإنهاء الاحتلال ونيل الفلسطينيين لحقوقهم. ويجب أن يندرج بناء الدولة ضمن عملية سياسية داخلية عضوية وواسعة. ويجب أن يستند إلى الجدارة وتشجيع التكنوقراطيين في تنفيذ السياسات والبرامج. وينبغي أن تكون الدولة قوية دون أن تكون جائرة، وهذا تحد آخر. ولا بد من أن تكون مؤسسات الدولة القوية شرعية وأن تعمل من أسفل الهرم إلى أعلاه.

(ج) تحتاج القيادة إلى الشرعية

9- يحتاج بناء السلام إلى قيادة شرعية (قادرة على إحداث تحول) تتميز بالكفاءة، وتلتزم بأطر ثابتة، وتكرس نفسها لمعالجة التحديات والفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

(د) ينبغي أن تكون الدولة التعبير المؤسستي عن الهوية الوطنية

10- يتطلب السلام الاجتماعي المستدام إيماناً والتزاماً راسخين ومشاركين بهوية ملزمة وجامعة هي المجتمع أو الأمة بالمعنى الأوسع للكلمة. وينبغي أن تتجاوز هذه الهوية الرئيسية الملزمة جميع الهويات الضيقة الخاصة الأخرى، وأن ترى فيها المجموعات كافة الإطار الملزم لنموها ورفاهها. أما الدولة أو الحكومة، فيجب أن ترى فيها المجموعات كافة تعبيراً مؤسسياً للأمة وتمثيلاً لها وحارساً مؤسسياً لمصالحها ورفاهها، ولا يمكنها أن تطلب منهم الولاء الكامل إلا إذا أثبتت مراراً وتكراراً أنها جهة فاعلة عادلة ووسيط نزيه يعمل بجد لتحقيق نتائج قائمة على المساواة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية، وأن لديها القوة والقدرة اللازمة لكشف التجاوزات وتصحيح الاختلالات.

11- تنطوي المبادرات الخارجية في فترة ما بعد النزاع (كبناء السلام وبناء الدولة وإعادة الإعمار) بشكل عام على عمليات سياسية وليس عمليات فنية. ويجب بالتالي أن يندرج بناء الدولة ضمن عملية سياسية داخلية عضوية وواسعة. أما المبادرات الخارجية فينبغي أن تكون على مستوى كبير من فهم الوقائع والمستلزمات السياسية للشرعية المحلية. ففي فلسطين على سبيل المثال، يعتبر النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي في إعادة الإعمار وبناء الدولة مسؤولاً جزئياً عن الانقسام الفلسطيني الحالي، نظراً إلى أنه يسيء قراءة الوقائع السياسية ويقلل من أهمية الشرعية. وبالإضافة إلى الدعم المؤسسي، قد يعتمد المانحون استراتيجيات أكثر جدوى لتهيئة الظروف المواتية للاقتصاد ونظام الحكم مع التركيز على التمكين، وإستراتيجيات التكيف وتوفير الفعالية المؤسسية والاقتصادية إلى جانب القدرة على الصمود.

(•) الحاجة إلى مشاركة شرائح المجتمع كافة

12- بما أن غالبية النزاعات تعود أساساً إلى عدم مشاركة شرائح المجتمع كافة، ينبغي أن تستند أي سياسة تهدف إلى بناء السلام إلى إشراك جميع المكونات المختلفة للمجتمع. وينبغي سماع صوت الأقليات والفئات المهمشة. ويزداد خطر التجزئة والتقسيم إذا لم تؤخذ الحركات السياسية المبنية على أساس الهويات في الاعتبار. ويجب توفير المزيد من الموارد للمنظمات على غرار كيانات الأمم المتحدة لتمكينها من تحسين قدرتها على المنع المباشر لنشوب النزاع، من خلال توفير مساحة لمشاركة الجميع. والشرق الأوسط بحاجة ماسة إلى نهج يشرك شبكات الطبقة الوسطى، وإلى حماية المرأة وتشجيع مشاركتها في بناء السلام. وينبغي أن يدرك صانعو السياسات الحقائق النفسية والاجتماعية لحالات النزاع. فالناس خانقون، وقدرة الفرد على المشاركة منعدمة لأن العديد من الناس في البلدان والأراضي المنكوبة بالنزاعات يركز على كيفية البقاء.

13- ويمكن أن يلجأ الشرق الأوسط إلى التخطيط لسياسات قائمة على المشاركة وأساليب التبصر المعتمدة على نطاق واسع في الغرب. ولأن المؤسسات السياسية ضعيفة، تحتل بعض الصناعات والأجندات السياسية الأولوية بسهولة. ومن شأن اعتماد نهج قائم على إشراك الآخرين في صنع القرارات، والذي يمكن أن تسهله بعض الجهات الخارجية، أن يجمع بين الناس من أصحاب الآراء والأولويات المختلفة. ومن شأن هذا النهج أيضاً أن يؤدي إلى شعور بملكية العملية تشد الحاجة إليه. وإذا ما توقف استغلال أوجه الانقسام بين الناس كالهويات العرقية والطائفية لأغراض سياسية، يمكن أن تؤدي عملية صنع القرارات القائمة على المشاركة إلى واقع مختلف.

14- ولا يمكن استدامة عمليات الحد من الفقر وعدم المساواة ما لم تدعمها التنمية المناسبة في المجالين الاجتماعي والمدني وتوفر لها الحماية عملية سياسية قائمة على المشاركة. ويمكن القول بعبارة أخرى أن المشاركة في صنع القرارات يجب أن تكون شاملة وألا تنحصر بفئات معينة من الحقوق والاستحقاقات دون غيرها.

(و) الحاجة إلى معالجة قضية الفقر وغيرها من انعدام المساواة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي

15- من الأهمية بمكان تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بيئات ما بعد النزاع من خلال المؤسسات المدنية. والبطالة عامل رئيسي من عوامل النزاع. أما انتشار الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل والثروة ضمن المجموعة الواحدة فيعتبر من أهم مركبات الشعور بالظلم الكامن وراء الاضطراب الاجتماعي. ولمعالجة هذه التحديات، يجب تحويل الموارد الاقتصادية إلى الفقراء والمحرومين عبر قناتي الخدمات الاجتماعية والدخل الفردي. ويعتبر النمو وإعادة التوزيع الآليتين الرئيسيتين لتأمين الموارد اللازمة. كذلك ينبغي تحفيز عملية توليد فرص عمل في مختلف المجالات الصناعية.

16- وفي حين قد تشكل الظروف الاقتصادية المحلية محور بعض النزاعات، لا يمكن غض الطرف عن عوامل أخرى منها الجور والمظالم الاجتماعية والسياسية، والحرمان، وتنازع النخب السياسية على بعض الموارد كالنفط وعلى موارد الدولة. ويجب أن تتضمن السياسة الاقتصادية التي تعزز السلم الاجتماعي تدابير ملائمة وآليات فعالة لتخفيف الشح والحد من الفقر وتصحيح الخلل في توزيع الدخل والثروة. كما ينبغي أن تضمن السياسات إتاحة الفرص حتى تتلاءم العروض الجديدة مع زيادة متناسبة في الطلب الفعلي والعكس صحيح.

17- أما النهج المعتمد في وضع السياسات الاقتصادية فيجب أن ينظر في كل سيناريو على حدة، لأن أنواع النزاعات المختلفة تأثيرات سياسية واجتماعية واقتصادية متنوعة. ويجب أن تحدد السياسة الاقتصادية بوضوح ضمن إطار مشجع للسلام والاستقرار.

(ز) الحاجة إلى معالجة العوامل الخارجية السلبية التي تعوق الجهود الرامية إلى بناء السلام

18- في الكثير من الأحيان يكون تأثير جهود بناء السلام التي تقوم بها جهات فاعلة خارجية سلبياً على تسوية النزاع، نظراً إلى أنها تفضل عادةً طرفاً على الأطراف الأخرى، أو إلى أن الأطراف المتنازعة تستخدمها في لعبة توازن القوى. وغالباً ما تحاول الجهات الخارجية حل النزاعات بطريقة منحازة.

19- والتدخلات العسكرية و/أو الاحتلال العسكري لا تشكل حلاً، فقد توجب النزاعات بدلاً من حلها، من خلال إحداث انقسامات بين السكان، وزيادة المقاومة العسكرية، وتجميد النشاط الاقتصادي، وتهديد سبل العيش والحريات الأساسية، وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، وخلق حالة منهجية من انعدام الأمن وتراجع التنمية البشرية. وللتدخلات العسكرية أيضاً آثار سلبية على البلدان المجاورة، منها التشرذم، وانعدام الأمن البشري، وتنامي دائرة العنف، وتكريس الحكم الاستبدادي. وعلى الأمم المتحدة أن تتحمل المسؤولية في ما يتعلق بمصير البلدان الواقعة تحت الاحتلال أو التي تعرضت لتدخل عسكري، لأنها تكون أحياناً الجهة الفاعلة الوحيدة القادرة على توفير إطار نزيه لتحقيق الأمن البشري والوطني. ولكن لترجمة ذلك على أرض الواقع، على القوى العالمية والإقليمية تمكين الأمم المتحدة من الناحيتين السياسية والمالية لمعالجة الأضرار الجسيمة الواقعة.

(ح) عوامل حاسمة أخرى

20- هناك حاجة ملحة لمعالجة أسباب التوترات والنزاعات الجذرية كي لا تتحول إلى توترات ونزاعات مزمنة.

21- والتعليم عامل رئيسي في بناء السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية، ولا سيما من خلال التاريخ والدروس المستخلصة من الماضي. ويحتاج الشباب إلى تدريبهم على القيادة، فدورهم حاسم في إحداث التغيير وفي القيادة في مرحلة ما بعد النزاع. وينبغي في هذا الإطار التمييز بين التعليم وتلقين العقائد. ومن الأهمية بمكان وضع مناهج تشجع التفكير التحليلي والقدرة على النظر إلى الأمور وفقاً لعلاقاتها النسبية الصحيحة، بدلاً من القبول الأعمى بالسلطة. وينبغي توعية القادة السياسيين حول القيادة، على أن تشمل هذه التوعية أتباعهم.

22- ولأنظمة الرصد والتقييم ذات البنية الواضحة أهمية قصوى في عملية تحقيق السلام الاجتماعي وتوطيده. ولقواعد البيانات الموثوقة والصادرة في الوقت المناسب والمصنفة بحسب الهويات/السمات الاجتماعية ذات الصلة دور مفيد في تصحيح الأفكار والتصورات المسبقة أو تأكيدها، ودق ناقوس الخطر للتنبيه إلى الاختلالات وحالات عدم المساواة التي تشكل تهديداً، ووضع سياسات فعالة ومناسبة. وينبغي تقييم السياسات وخطط العمل والبرامج والمشاريع الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي بشكل منظم ومنهجي والأخذ بنتائج هذا التقييم في عملية التصميم والتنفيذ.

23- ومن العوامل الأخرى التي تساهم في إنجاح عملية بناء السلام وجود مجتمع مدني فاعل، وآليات ملائمة لبناء الثقة، والوساطة (يمكن الاستفادة من الخبرة المقارنة الدولية). ويمكن الاستفادة أيضاً في مواجهة التهديدات الحالية من دراسة حالات النجاح والدروس المستخلصة من البلدان التي تعاني من تحديات مشابهة. ومن الضروري تناول كل من البلدان والقضايا على حدة، ومن الضروري أيضاً معالجة أنواع النزاعات المختلفة بتحفظ. يتطلب ذلك كله إرادة سياسية وسياسات قوية وتخطيطاً على المدى الطويل. وليس بمقدور الآراء السياسية القصيرة النظر أن ترشد السياسات. أما مفهوم الإرادة السياسية فيجب تصنيفه وسبر أغواره. ويعتمد الإصلاح كثيراً على الالتزام السياسي الذي تزداد أهميته في حالات الأزمات والنزاعات.

ثانياً- العروض والمناقشات

24- تضمن اجتماع فريق الخبراء أربع جلسات تناولت المواضيع التالية: (أ) النزاع وعدم الاستقرار في غربي آسيا: الأسباب الجذرية والآثار الممتدة؛ (ب) المظالم الاجتماعية باعتبارها سبباً رئيسياً للنزاع: عكس الاتجاهات الحالية لبناء سلام مستدام؛ (ج) تكييف السياسات الاقتصادية لمنع نشوب النزاعات: تحديد الأولويات؛ (د) القطاع العام وممارسات الحكم السليم: أساس بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وفي ما يلي ملخص المناقشات التي دارت في الجلسات.

ألف- النزاع وعدم الاستقرار في غربي آسيا: الأسباب الجذرية والآثار الممتدة

25- من الضروري في مرحلة ما بعد النزاع النظر في كيفية انتهائه. ففي جنوب أفريقيا وبلدان في أوروبا الشرقية نموذج عن عملية التحول السلسة. وفي العراق، نتج النزاع عن أسباب خارجية، وأدى إلى إزالة النظام فانعكس ذلك فراغاً في السلطة والأمن. كما نتج فراغ إداري عن إزاحة النخبة الحاكمة القديمة التي كانت تفنق إلى الشرعية الشعبية الكبيرة. ولا بد من ذكر المحاكم ذات الصبغة الطائفية المستنيرة التي أقيمت سعياً إلى الانتقام. ومن الظواهر الأخرى بروز ميليشيات سيطرت على الشوارع، واتساع سجل حالات سوء

الإدارة. وكانت غالبية مؤسسات الدولة تفتقر إلى القدرات اللازمة للقيام بالمهام الحكومية الأساسية؛ فرسخ المسار أو النظام السياسي الذي نتج عن ذلك الانقسام الطائفي.

26- يواجه اليمن تحديات عديدة. يعمل هذا البلد على أساس اللامركزية ويواجه توترات داخلية ويشهد حالياً الجولة السادسة لتمرّد الحوثيين. وتجددت الأزمة لأسباب عدة منها اللعبة السياسية الداخلية، وتعاقب الأزمات داخل المنطقة مع تصارع العديد من الفصائل على السلطة، واقتصاد الحرب القائم على الاستغلال والجشع، وندرة الموارد وعدم توفر الوسائل العامة لإعادة إعمار المناطق التي تضررت من جراء النزاعات السابقة. ويهدد التدخل الأجنبي برفع حدة التوترات الإقليمية. وقد تولّد الانفصالات الداخلية مشاكل جديدة مع احتمال أن تستغل المجموعات المتطرفة كتنظيم القاعدة تصاعد التوترات الداخلية والخارجية. ويبقى المركب الطائفي في هذا النزاع شديد الخطورة فيتطلب التركيز عليه أكثر. ولا يجب إغفال الاختلافات الطائفية التي تلعب دوراً أساسياً في العراق، نظراً إلى أنها سائدة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، والتي يعتبرها العراقيون عاملاً سلبياً. وينبغي تمكين الأمم المتحدة من معالجة هذه القضايا الحساسة.

27- ويمكن استخلاص عدة دروس من هذين النزاعين. فالتدخل العسكري لا يحل النزاعات. ولا يجب استعجال العمليات التي تؤثر على النظام السياسي. فتعديل الانتخابات العراقية في عام 2005 أدى إلى مقاطعة شريحة كبيرة من المجتمع العراقي لها، وإلى نشوب نزاعات أهلية. وبالنظر إلى أهمية النظام القضائي القوي، كان لا بد من إنشاء مؤسسات قانونية وتعزيزها. وأدى غياب نظام العدالة الانتقالية وألّيتها إلى حالات ظلم عديدة. ومما زاد من حدة التمرد تهميش أعضاء في حزب البعث حتى وإن كانوا أبرياء من أي جرم. ويبدو أن حالة انعدام الثقة تسود في البلد، وهي تتطلب لمعالجتها، إلى جانب الوقت، آليات لبناء الثقة. ويبقى توفير الخبرة الخارجية المقارنة وآليات الرقابة ضرورياً. ففي حالة اليمن، توسّط قطر لإبرام اتفاقية سلام وقعتها الأطراف كافة. لكن الاتفاق خرق نظراً لعدم وجود آليات مراقبة. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن الأمم المتحدة مشاركة في العملية، مما حال دون توفر أي وساطة إضافية ومساعدة أخرى تحتاج إليها الفرق المتنازعة.

28- وتناولت الجلسة قضية انعدام الأمن العربي. وانعدام الأمن العربي مفهوم متعدد المستويات، لذا، ينبغي تفسيره من خلال نظريات متوفرة، من دون إغفال وضع الشرق الأوسط الخاص. وطُرحت فكرة "الحوار المحلي الدولي" التي تجمع بين العوامل الداخلية والخارجية التي تساهم في انعدام الأمن العربي. والفصل بين العوامل الداخلية والخارجية عند النظر في التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المنطقة لا يؤدي إلى تحليل سليم للوضع في الشرق الأوسط. كذلك فإن للنزاعات الواقعة في هذه المنطقة أثر مضاعف يساهم الاحتلال والحروب بين الدول في تفاقمه. أما الآثار الداخلية والخارجية فتراكمية مترابطة.

29- ومن العوامل الهامة الأخرى النمو الديمغرافي الكبير غير المصحوب بأي نمو في الموارد، وقد أدى إلى فجوة واسعة من الإحباط. وبالرغم من وفرة الموارد الطبيعية، لم تحلّ تداعيات التوسع السكاني الهائل بشكل كافٍ في إطار الاستقرار. وهناك حاجة أيضاً إلى النظر في الممارسات الفضلى المتعلقة باستخدام موارد المنطقة بهدف مواجهة التحديات الديمغرافية الناتجة. كما لا يؤتى على ذكر التحديات البيئية الناتجة عن تغير المناخ، بالرغم من تأثير هذه الظاهرة الكبير على بعض الجوانب الحيوية في المنطقة كالمياه، والتصحر، والجفاف، والأمن الغذائي. كما يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى مزيد من الاعتماد على الخارج.

30- وحُشي على المنطقة من "البلقنة". ولا تزال نقص الشرعية والمصادقية لبعض الدول في نظر شعوبها وعدم الثقة فيها تشكل داعياً للقلق. أما انتزاع الموارد وهو نوع من الاعتداءات الهادفة إلى انتزاع الأراضي فيشكل شاعلاً آخر. والجهات الرسمية الفاعلة في المنطقة ضعيفة جداً وغير فاعلة أحياناً، فتسود سياسة

الضغط والتوتر. ولمواجهة هذه الظواهر، ينبغي تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن أن تشكل الصين والهند أمثلة نموذجية نظراً إلى أنهما تواجهان قضايا مشابهة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

31- ويرى البنك الدولي حاجة ماسة إلى إجراء تحقيق أكثر شمولاً يتناول دور الجهات غير الحكومية والعوامل الخارجية الأخرى في النزاع، ومنعه وتخفيف وطأته، والتعافي منه. ويرى أيضاً حاجة إلى معالجة بعض نقاط الضعف كالشرعية الشعبية على سبيل المثال، وسماع صوت الفقراء، ووضع بنى متينة للتنمية وخلق فرص لها. وسيتناول تقرير عام 2011 عن التنمية في العالم هذه القضايا إلى جانب قضايا النزاع والأمن والتنمية. ويهدف التقرير إلى مضاعفة الاهتمام في خصوصيات المنطقة من خلال الربط بين النزاع والتنمية. وتتناول فصوله مواضيع عدة كإدارة الموارد الطبيعية، ودور القطاع الخاص، والقدرة على الوصول إلى العدالة.

باء- المظالم الاجتماعية سبب رئيسي للنزاع: عكس الاتجاهات الحالية لبناء سلام مستدام

32- تكمل مقاربات الوقاية من النزاع وردعه بعضها البعض. والنزاعات لا تنشأ من العدم بل يسبقها عادة انتهاك لحقوق الإنسان. ونظر عدد من اللجان في إنشاء نظام إنذار مبكر. وقد تؤدي المؤشرات المبكرة حول التمييز إلى التنبيه لخطر نشوب النزاع. من التدابير المبكرة هذه تنبيه الأمين العام إلى الإنذارات المبكرة. وينبغي التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان عند حصولها في أي بلد، وقد أدى هذا الشاغل إلى ما يعرف بـ "الحق في الحماية". وحدد المجتمع الدولي أولوية أخرى هي منع الإبادة الجماعية.

33- ولتفادي تجدد النزاعات، لا بد من توفر بعض العناصر الأساسية كحكم القانون والتنمية الكاملة لمؤسسات الدولة الديمقراطية، والمساواة في الحصول على الخدمات والشفافية في تقديمها، ومكافحة الفساد، وصون السلام والأمن. ومع ذلك تقع النزاعات، وتبرز الحاجة في هذا الإطار إلى اعتماد نهج ردي.

34- ولطالما كانت غالبية ضحايا النزاعات من المدنيين. ومن العناصر التي تردع انتهاك حقوق الإنسان التهديد بإمكانية المقاضاة. وأنشئت محاكم متخصصة لمحاكمة الانتهاكات المرتكبة خلال النزاعات الأخيرة على غرار المحكمة الجنائية الدولية. وفي حين يصعب تقييم مدى نجاح هذه التدابير في منع نشوب النزاعات، تشكل هذه المحاكم آلية المحاسبة القائمة الفعلية. كما نشأت لجان تقصي الحقائق على أساس أن المجتمعات لا تستطيع متابعة حياتها من دون الاعتراف بالماضي. وفي بعض الحالات، ألغيت الملاحقات القضائية لمصلحة سلام مستقبلي. أما ما ثبت فشله فهو العفو العام الذي يؤجل تطبيق الحلول أو يعيق الجهود الرامية إلى بناء السلام.

35- وتؤدي المرأة دوراً حاسماً في هذا الإطار. ويسلم مجلس الأمن في قراره 1889 بأن النساء لا يعتبرن بعد أطرافاً فاعلة في النزاعات؛ ويشدد على أن تمكين المرأة في بناء السلام لا يزال أساسياً، ولا سيما في المراحل الأولى من النزاعات.

36- وينبغي أن يكون التعليم شاملاً، كي لا تقع الأجيال القادمة في الأخطاء نفسها. أما معايير حقوق الإنسان فهي معايير سياسية وضعتها الدول، وتستند إلى الدروس القاسية المستخلصة من الماضي. وقليلة جداً هي حقوق الإنسان المطلقة، وهي تنحصر في حق واحد هو عدم التعذيب أو التمييز. نتيجة لذلك، قد تؤدي الحقوق الأخرى، أي تلك التي ليست مطلقة، إلى تسويات.

37- وفي ما يتعلق بحق العودة، يجب اعتباره حقاً يتخذه الفرد وينفذه بإرادته، أو يجب النظر فيه بالاستناد إلى كل حالة على حدة. وقد تتضمن الخيارات الأخرى التعويض وإصلاح الأضرار. وفي ما يتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، ينبغي تخيير الأفراد حول كيفية ممارسته. وليست العودة إلى مسقط رأسهم إلا خياراً من الخيارات الممكنة. كذلك يميز النموذج الأفريقي الجنوبي بين درجات الحقوق تاركاً للنقاش سبباً. غير أن العفو العام كما في حالة شيلي ولبنان ليس مجدياً، إذ ينبغي بذل جهود للمصالحة، ولا بد أن تتوفر الإرادة السياسية لتحقيقها. ويعتمد العديد من الأطراف معايير مزدوجة. من هنا الحاجة إلى التحرك على أساس القانون وليس على أساس المنفعة السياسية، حتى عندما يكون ذلك محفوفاً بالتحديات.

38- وجرى النظر في حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة في سياق المساواة على حقوق الإنسان وبناء السلام. ومما لا شك فيه أن إحلال السلام يتطلب تسوية. وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة حق محسوم، وإن كان غير عملي من الناحية السياسية. وتنطوي التسوية على التوفيق بين احترام حقوق الإنسان، ومنع نشوب النزاعات، وجعل أعمال الحقوق ممكناً من الناحية السياسية. وأشير إلى نجاح إسرائيل في إزالة كل ما يشير إلى استعمار الأراضي العربية المحتلة. وبهذه المعايير المزدوجة، يشكك في المنطقه بمصادقية معايير حقوق الإنسان، ويتكبد ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الدولية الأخرى الكثير من الأضرار.

39- ويتطلب السلام الطويل الأمد إعادة بناء الهيكليات التي يمكنها ضمان المساواة والحكم السليم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إصلاح النظام القضائي الهادف إلى صون الحقوق. وينبغي أن تكون عملية الإصلاح شفافة، ويجب أن يرى فيها الناس مصدراً للقوة. وتجدر الإشارة إلى أن العدالة لا تحظى بشعبية سياسية كبيرة، لأنها تقيد السياسة بحدود. والتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده بعض البلدان لا يجعلها في مأمن من النزاعات. ولبنان خير مثال على ذلك. فالتنمية الاقتصادية هي إحدى السبل الكثيرة المؤدية إلى العدالة، غير أنها لا تضمن تحقيقها دوماً.

40- ومن المشاكل المتكررة التي تشهدها المنطقة هي قدرة الوصول إلى المحاكم والنظام القضائي. وتشير غالبية الحالات إلى نزاعات حدودية، وقضايا متعلقة بالإرث، والملكية والسندات، والمشردين والتعويضات. ومن المشاكل السائدة مستويات الفساد المتنوعة ضمن نظام المحاكم، وانعدام الاستقلالية والشفافية، وبعض المحاكم الدينية التي تميز بين الأفراد على أساس أحوالهم الشخصية. ولا يتم اللجوء إلى نماذج بديلة من وسائل حل النزاعات، لأن نظام المحاكم الحالي يعتبرها من أنواع المنافسة. وفي بعض الحالات، تكون معالجة بعض القضايا خارج نظام المحاكم العادي أكثر فعالية من معالجتها داخل المحاكم نفسها، لكن المشكلة تكمن في عدم توفر الرقابة. أما انعدام التكامل بين المحاكم المدنية والدينية فيعزز ذهنية التسوق بحيث يختار المطالبون المحكمة التي يعتقدون أنها ستكون أكثر تقبلاً لمطالبهم. وهذا النظام ليس غير كفؤٍ وحسب، بل يفضل الأثرياء على الفقراء.

41- ومن مشاكل النظام القضائي الأخرى الافتقار إلى سياسات حكومية فعالة، وإلى سياسات الإدارة الفعالة للأراضي، وإلى المرونة في معالجة القضايا الخاصة. وبيبلغ الفساد ذروته عند بيع الأراضي أو شرائها. أما حرية الإعلام فليست راسخة بعد، ومن الصعوبة بمكان الحصول على أي معلومات تتعلق بنظامي القضاء أو المحاكم.

42- ويتطلب بناء الدولة في العراق إدراج مختلف المجتمعات المحلية ومشاركتها في دولة متعددة الأعراق والثقافات. ومنذ العام 2003 والمجتمعات المحلية المتنوعة في العراق ذات الاختلافات الثقافية بشكل أساسي يتم "عسكرتها". وتزايد التأثير الديني على السياسة المحلية، وبما أن الإسلام السياسي في العراق طائفي

بطبيعته، فقد أدى ذلك إلى تأجيج الخلافات الطائفية وتفاقمها. ومن العمليات التي جرت مؤخراً في العراق عرقنة البنى السياسية، مدعومة بعملية دستورية. وانتقل العراق من الاحتلال إلى الحرب الأهلية ومن ثم إلى ما يعرف بـ "زيادة القوات العسكرية الأميركية". وانقسمت المجتمعات المحلية بين مؤيد للخطوة العسكرية هذه ومؤيد للعملية السياسية.

43- وحل المشاركون في الاجتماع دوافع أي طرف من الأطراف للمشاركة في نزاع ما. فالنزاع يبني على الجشع أكثر مما يبني على المظالم الاجتماعية. وتحديد دوافع فريق ما للمشاركة في النزاع، يعني تأييد فريق على حساب فريق آخر. ولا يمكن قياس الدوافع في هذه الأيام. وفي حين من الممكن أن يؤدي الحرمان الاجتماعي والاقتصادي إلى التطرف، لا يمكن النظر في هذا العامل بمعزل عن عوامل أخرى. ولا يعني ذلك بالضرورة التخلي عن تحليل النزاع من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. بل هناك حاجة إلى إجراء تحليل أكثر تعمقاً. ويعتقد البعض أن الفقر يساهم في تصاعد التطرف الإسلامي، وأن المجموعات الإسلامية قادرة على حشد دعم الفقراء والمحرومين. غير أن الأدلة تبين أن الفقر ليس الدافع الرئيسي لهذه الشرائح من السكان، نظراً إلى أن الكثير من المنتسبين إلى المجموعات الإسلامية ينتمون إلى الطبقات الوسطى وليس لديهم علاقات تذكر مع الفئات الفقيرة والمحرومة. وكثر النقاش على سبيل المثال في أن الخدمات الاجتماعية التي يقدمها حزب الله في جنوب لبنان هي طريقة لشراء ولاء الفقراء. وتتوفر في الواقع أدلة قليلة جداً على اعتماد حزب الله على جمهور من الفقراء الذين يعولون عليه في تقديم الخدمات الأساسية. وتشير الأدلة إلى أن غالبية جمهور حزب الله ينتمي إلى الطبقة الوسطى. فالحجة التي تقول إن الفقر والتشرد يحولان الناس إلى متطرفين ليست دائماً مطلقة، نظراً إلى أن الناس الأكثر فقراً في العراق مشردون داخلياً، وقلة قليلة منهم تعتبر متطرفة. وهذا لا يعني ضرورة التخلي عن التحليل الاجتماعي والاقتصادي، بل يعني إعادة النظر في الخيارات البديهيّة.

44- أما حل النزاعات السياسية فهو أكثر صعوبة من غيره. والدليل على ذلك أن نزاعات المنطقة ذات الطابع السياسي الشديد لم تحل بالرغم من امتدادها على فترة طويلة من الزمن. وأعاقت جهود بناء السلام عملية المصالحة. وفي بعض الحالات كحالة قوات دايتون التي بذلت جهوداً من أجل حفظ الأمن في الضفة الغربية على سبيل المثال، ازدادت حدة التوترات خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار تباين النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جيم- تكييف السياسات الاقتصادية لمنع نشوب النزاعات: تحديد الأولويات

45- يفرض النزاع قيوداً محكمة على السياسة الاقتصادية. ويقع صنع السياسات الاقتصادية في صميم معالجة النزاعات. وللنزاع آثار سلبية على المدينين القصير والطويل، خاصة في مجال دفع القدرات الاقتصادية إلى الأمام. ومن هذه الآثار البطالة، والحكم الضعيف، والمؤسسات غير الفعالة، والفقر، والتهميش الاجتماعي، والتوترات الطائفية.

46- نشبت في لبنان مؤخراً نزاعات ثلاثة وتعرض لعدة صدمات خارجية، ومع ذلك بقي أدائه الاقتصادي قوياً. النزاع الأول كان سلسلة التفجيرات والاعتقالات، وكان الثاني الحرب الإسرائيلية في تموز/يوليو - آب/أغسطس 2006 التي أدت إلى خسائر اقتصادية مباشرة بقيمة 2.8 مليار دولار. أما النزاع الثالث فكان ضد جماعة فتح الإسلام الإرهابية. وبالرغم من تأثير النزاعات السليبي على النمو، بقي هذا الأخير قوياً خاصة في ظل اقتصاد يساهم فيه قطاعا الخدمات والتجارة بأكثر من 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وضاعفت حدة النزاعات السياسية والأمنية المحلية التي أمت بلبنان بين عامي 2005 و2008 صدمات خارجية منها الارتفاع الشديد في أسعار النفط والقمح، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وكان صنع السياسات الاقتصادية في إطار هذه الظروف المحلية والخارجية فائق الصعوبة.

47- ومن عام 2007 إلى عام 2009 سجل الاقتصاد اللبناني أعلى مستويات النمو منذ عام 1990 (من 7 إلى 8.5 في المائة). وفي عام 2006، بلغ معدل النمو 0.6 في المائة بالرغم من التوقعات الكبرى بأنه سيتراجع إلى 6 في المائة في أعقاب الحرب الإسرائيلية على لبنان. وتدنى معدل التضخم عن الصفر في عام 2009، وسجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً كبيراً من 5 000 دولار في عام 2005 إلى 8 500 دولار في عام 2009. وتختلف النزاعات كثيراً من حيث أثارها والمخاطر التي تنطوي عليها. وكان لحرب تموز/يوليو - آب/أغسطس 2006 أثر مدمر على البنية التحتية والقدرة الإنتاجية على المدى الطويل، خاصةً أن إسرائيل استهدفت البنية التحتية اللبنانية. وخلافاً لذلك، لم تؤثر موجة الاغتيالات والتوترات السياسية في عام 2007 على البنية التحتية أو تصبها بأضرار.

48- يعكس النموذج اللبناني ديناميات تقاسم السلطة بين مختلف الطوائف والمجتمعات. وشهدت فترة 1999-2000 استقراراً سياسياً لكنه كان مصحوباً بأسوأ كساد اقتصادي خلال عقدين من الزمن. أما فترة 2007-2008، فشهدت الظروف السياسية والأمنية الأسوأ منذ عام 1990، لكن البلد شهد أفضل أداء اقتصادي له على امتداد عقدين من الزمن. ولم يتأثر لبنان كثيراً بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

49- ويصح القول في حالة لبنان أن الثقة هي كلمة السر وليس الاستقرار. ويعود الفضل إلى الجالية اللبنانية الكبيرة ذات الروابط المالية القوية في نشوء اقتصاد لبناني مواز. وتعيش خارج لبنان جالية لبنانية يقدر عدد أفرادها بـ 12 مليون شخص يقيم 400 000 منهم في بلدان الخليج حيث تزيد إيراداتهم عن إيرادات المغتربين اللبنانيين في مناطق أخرى ويشد ارتباطهم بلبنان بالمقارنة مع هؤلاء. نتيجة لهذا الوضع، نشأ اقتصاد متواز يضاوي الاقتصاد الوطني قوة.

50- ومما يميز النظام اللبناني اتساع حجم القطاع المصرفي. وتزداد القروض المقدمة إلى القطاع الخاص الذي عمل على المحافظة على سيولته. كذلك طال النمو الودائع المصرفية.

51- وعملت الحكومة اللبنانية على المحافظة على قدرة المواطنين الشرائية وزخم النمو الاقتصادي. وازداد عديد الجيش اللبناني مما أدى إلى زيادة التكاليف، وارتفعت رواتب الموظفين الإداريين. وبالرغم من هذه التغييرات، بقيت الحكومة ملتزمةً بسياسة القيود المالية. وانخفض الدين العام الإجمالي كثيراً بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي. وازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويقدر ميزان المدفوعات بستة مليارات دولار تقريباً. كذلك ازداد إجمالي الاحتياطيات وانخفضت معدلات الفائدة تدريجياً. واستمر التنسيق والتشاور بين أصحاب المصلحة في الاقتصاد اللبناني. وساهمت إستراتيجية التواصل الفعالة هذه في تحسين صورة لبنان في الخارج والثقة فيه في الداخل والخارج. وجرى التنسيق أيضاً مع المؤسسات الدولية.

52- ينبغي على ضوء ما تقدم فهم أسباب رداءة الأداء الاقتصادي في فترة 1999-2000 في ظل وضع سياسي مستقر، وأسباب الأداء الجيد الذي فاق التوقعات في فترة 2006-2007 في ظل وضع سياسي سلبي. تختلف التحديات باختلاف أنواع الحروب. ويؤكد بعض المحللين بمن فيهم بيسلي وبيرسون أن الحروب الخارجية تولد مصالح مشتركة، في حين تؤدي الحروب الأهلية إلى تضارب النزاعات الداخلية. والحروب الأهلية أشد صعوبة من الحروب مع الخارج لأنها تستلزم إعادة إعمار البلد، وبناء القدرة المالية، ومصالحه الجماعات المتناحرة. وللحروب الأهلية التي تعود جذورها إلى الخلافات العرقية و/أو الطائفية تأثير أكبر. وتؤثر الانقسامات الطائفية هي الأخرى على الثراء والفقر. وينبغي في هذا الإطار تعزيز الشفافية وإجراء تقييمات موضوعية للأداء ضمن مؤسسات الدولة. كما يجب توفير حوافز لاختلاط الجماعات المختلفة في ما بينها على المستوى الوطني. ولإعادة بناء البنية التحتية المادية عائدات مرتفعة. ويرى البعض أن عامل الربيع

يجعل الفرق المتناحرة تفضل السلام على الحرب. وفي حين قد تكون الخصخصة كافية، قد تتجدد النزاعات في حال تراجع الربوع. ومن التوصيات الأخرى عدم تأجيل الاستثمار في التعليم، وعدم اعتبار العجز سلبياً بالضرورة، وعدم زيادة الضرائب بل تحسين القدرة على الجباية.

53- قد تستغرق السياسات الفضلى الوقت لتنفيذها. وتتنوع الآراء حول الناتج الوطني الإجمالي في لبنان الذي يساوي ضعف الناتج المحلي الإجمالي فيه، بفضل تحويلات المغتربين اللبنانيين المالية. ومن غير الضروري أن يحقق استغلال هذه المجموعة في الدراسة آثاراً إيجابية. فالمغتربون اللبنانيون يشكلون مورداً طبيعياً يعتبر نعماً ونعمة في الآن. وينطبق هذا الكلام على تدفقات رأس المال. أما ما يفسر النمو في لبنان فهو أن الاقتصاد اللبناني يخضع لأسعار النفط ولارتفاع أسعار الصرف الحقيقية.

54- ويعمل الاقتصاد في المجال الاجتماعي ولا يعمل في الفراغ. ويتوزع الناس في سلسلة من المجموعات التي يعينها القادة السياسيون، وتعتبر كل منها أن هذه الهوية المشتركة هي التي تميزها عن غيرها، وإن كانت الهويات تتغير. أما أسباب النزاع فذات أبعاد مختلفة، والعامل الاقتصادي هو أحد مسبباتها. ومن العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع نزاعات الشح الشديد في الموارد، وانتشار الفقر وعدم المساواة على نطاق واسع.

55- ويبقى نزع فتيل التوتر التحدي الأبرز في ما يتعلق بالنزاعات العرقية. وينبغي تحسين قاعدة الأصول المتاحة للفئات المحرومة وقدرة هذه الأخيرة على الكسب. وللأصول الطبيعية والتنمية الزراعية دور حاسم في هذا الإطار. وفي بعض الحالات، قد يكون من الضروري إعادة توزيع الموارد الاقتصادية لتحقيق النمو. ويجب وضع السياسات بشكل يجعلها تقضي على مشاكل عدم المساواة التي طال أمدها، وتصحح بسرعة الاختلال الحاد في النتائج والمنجزات الاقتصادية والاجتماعية، وتضمن سهولة الحصول على الفرص. ويبقى دور الدولة حاسماً في جمع البيانات بشكل سريع وموثوق به، وفي وضع السياسات وخطط العمل والبرامج والمشاريع الهادفة إلى الحفاظ على السلام الاجتماعي. وتحتاج خطط العمل إلى البدء بشكل صحيح بعد وقف الأعمال العدائية.

56- ومن نقاط القوة في لبنان قدرة نظامه على إيجاد حلول بشكل متواصل لأزماته المتكررة. ذلك أن الاقتصاد استطاع فك ارتباطه بالمجال السياسي غير المستقر. ويزيد من قوة لبنان توفر قطاع خاص شديد الحيوية.

57- ومن القضايا البارزة التي تستحق الاهتمام توليد فرص العمل وحالات عدم المساواة في الداخل التي تدفع بالنمو إلى خارج حدود العاصمة بيروت. ومن الضروري أيضاً شرح أسباب بقاء معدل التضخم منخفضاً وبقاء أسعار الفائدة في المصارف مرتفعة. والنمو في لبنان ليس متكافئاً لأنه يصب تركيزه على قطاع الخدمات. كذلك يصعب احتساب معدل البطالة. والنمو يولد فرص عمل، وإن لم تكن بالقدر المطلوب. لذا، تحتاج الحكومة إلى خطة تهدف إلى جعل النمو أكثر تكافؤاً. ومعدلات التضخم منخفضة حالياً بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط. ويرى البعض أن استمرار الثقة في القطاع المصرفي يعود إلى عدم فرض قيود على حسابات رأس المال. والاقتصاد اللبناني محفوف بالمخاطر بطبيعته لأنه قائم على الخدمات. ومن الممكن أن تؤدي هشاشة الاقتصاد اللبناني وحالات عدم المساواة فيه إلى نشوب صراع في البلد مجدداً.

58- وركز المشاركون في الاجتماع على استخدام المعونة الخارجية في تعزيز النمو في البلدان المنكوبة بالنزاعات. وفي بعض الحالات تزيد المعونة الأجنبية من شبكات المحسوبية والفساد. ويرى البعض في

تخفيض الديون إمكانيةً لتحسين ظروف الاقتصاد. ومن الخيارات المتوفرة المباشرة المخصصة وهو خيار ينطوي على مخاطر، أو الحفاظ على معدلات النمو نفسها مما يساعد في تخفيض نسبة الدين. وكان ينبغي استخدام المعونة الخارجية لتطوير البنية التحتية وردم الهوة بين الوضع المالي الحالي والوضع المالي المنشود.

59- وناقش المجتمعون العلاقة بين بناء الدولة في فلسطين ومنع نشوب النزاعات والتنمية الاقتصادية. وفي حالة الاحتلال، لا يضمن بناء الدولة تحقيق التنمية الاقتصادية. وفي التسعينات بصورة خاصة، أنفقت معونات بملايين الدولارات على المؤسسات الفلسطينية. ومع ذلك، انهارت عملية أوسلو للسلام. ففي بعض الحالات، لا يؤدي بناء الدولة إلى منع نشوب النزاعات والتنمية الاقتصادية. وفي السنوات الثلاث الأولى التي تلت اتفاق أوسلو أي في الفترة 1994-1997، انخفض دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة الثلث. وترى الجهات المانحة أن بناء الدولة يعتمد على التكنوقراطيات. ولعب الاحتلال الإسرائيلي دوراً في منع مؤسسات الحكومة التكنوقراطية من النهوض. ولا يمكن أن تقوم الدولة بمهامها إلا إذا كانت تتمتع بالشرعية.

60- والشرعية وتحقيق النتائج من أكثر الجوانب أهميةً في هذا الإطار. غير أنهما يتطلبان قدرات فنية وبيروقراطية. ومن شأن عملية اختيار الدولة لمهامها أن تعزز الشرعية أو تلحق الضرر بها. والشرعية والسلطة مطلوبتان لتحقيق الفعالية. ورأى البعض أن المجتمع الدولي ساهم في إضعاف شرعية السلطة الفلسطينية. ولم ترحب حماس الانتخابات بسبب الفساد وسوء الإدارة وحسب، بل بسبب قضية الشرعية هذه، إذ لم تنجح السلطة الفلسطينية في تحقيق أي هدفٍ وطني، بما في ذلك إنشاء دولة في فترة ما بعد أوسلو.

61- وبالرغم من سوء الإدارة، تمكن الاقتصاد الفلسطيني من النمو محققاً معدلات من رقمين في الفترة 1997-1998. ويبلغ معدل النمو حالياً ناقص واحد في المائة، بالرغم من سياسة حكومة سلام فياض الحذرة. ويشدد التركيز في فلسطين على عملية بناء الدولة. ومن المفهوم أن الفلسطينيين يجدون أنفسهم في مرحلة أولية من تطلعاتهم الوطنية، ويعتبرون أن المعونة يجب أن تصب في إنشاء الدولة. ولطالما أسيء تفسير العقوبات التي تفرضها إسرائيل واعتبرت ذات طبيعة مؤقتة. وقد تستخدم بعض "الجزرات" الداخلية والخارجية (إنشاء قوات أمنية، وتقديم معونة خارجية، واستخدام اليد العاملة الفلسطينية) بعكس ما تشير إليه "العصي" الداخلية والخارجية (التهديدات بعدم توفر خيارات أخرى متاحة). ويرى البعض أن المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة تساعد إسرائيل إلى حد ما في تنفيذ أجزاء من الاتفاق تصب في مصلحتها، مما يؤدي إلى انتقاص شرعية الدولة في عيون الفلسطينيين.

62- ومن الدروس المستفادة من الحالة الفلسطينية عدم اعتماد حل الأزمة الفلسطينية على الأطر المؤسسية، بل على الشرعية. فالأموال والمعونات لا تشتري الشرعية. ولم تهزم فتح في الانتخابات إلا لأنها لم تفهم متطلبات الشرعية.

63- وينبغي توفير الدعم من وجهة النظر الاقتصادية للنشاطات التي تشجع إنشاء بيئة من النمو الاقتصادي ووضع إستراتيجيات متخصصة لمواجهة النزاع (قطاع غزة والزراعة المحلية). أما من وجهة النظر السياسية، فالشرعية هي المتطلب الأهم. والقضية الفلسطينية مثال على حالة إنشاء آليات ضرورية لتغيير الإطار من مشروع دولة إلى دولة. وعلى كلٍّ، لا يمكن اختزال الحرية بمجرد التنمية الاقتصادية. فالتحرر من الخوف وحرية العيش بكرامة من المتطلبات الهامة، وهذا ما يفسر الطبيعة الحاسمة لعنصر الشرعية. وفي هذا الإطار، لن تقدم المؤسسات المعجزة التي ستحل هذه المشاكل من دون العنصر الأهم وهو الشرعية.

64- تختلف أشكال حالات بناء الدول في الشرق الأوسط وتتنوع خصائصها. ففي الحالة الفلسطينية، تحاول الأطراف الخارجية التخفيف من وطأة الاحتلال العسكري من خلال إنشاء المؤسسات. وفي حالة العراق، يحاول الوجود الأجنبي إعادة بناء المؤسسات التي كانت قائمة وفي الوقت نفسه إيجاد مخرج. فالولايات المتحدة لا تريد البقاء في العراق، ولا تطالب بأرضه، ولا تنشئ فيه مستوطنات. تختلف هذه الحالة عن الحالة الإسرائيلية الفلسطينية التي يسعى فيها المحتل إلى الاستيلاء على الأرض ويقوم باستعمارها.

65- وفي العراق، استندت الجهود الدولية على تعزيز المؤسسات في إطار دولة موجودة في الأصل وإن تكن ضعيفة. إلا أن بناء الدولة في العراق لا يزال شديد الصعوبة ويتطلب دعماً شعبياً. وفي عام 2003، بدأت عمليات النهب واجتثاث البعث. أما منطقتا صنع القرارات القائمة على توافق في الآراء الذي يعتبر ضرورياً في الوضع الحالي لتنمية العراق فلا يساهم دائماً في الحكم السليم. واحتج البعض بأن عدداً من المؤسسات في الوضع الحالي تحول جزئياً إلى إقطاعيات على أساس الانتماءات الطائفية.

66- وتكمن القضية الأساسية في التوصل إلى اتفاق سياسي جديد يخفف التوتر على المستوى السياسي. ويحتاج النظام إلى أن يصبح أكثر اعتماداً على الكفاءة. واكتشفت الأحزاب السياسية مؤخراً عيوباً كبيرة في مصداقيتها. ومع هذا سيطول أمد التغيير، وقد تتجدد النزاعات في حال عدم حل هذه القضايا الجوهرية.

67- وينبغي تحويل هاجس بناء الدولة إلى قضايا أخرى منها الحريات. واتفق المشاركون في الاجتماع على الحاجة الواضحة إلى إبرام اتفاق سياسي جديد. وتساءلوا إلى أي مدى يمكن دعم حقوق الإنسان في عملية بناء الدولة وإلى أي درجة تستطيع أي حكومة فاسدة ضمان إجراء انتخابات نزيهة. كما تساءلوا ما إذا كان على الدولة أن تركز على تقديم الخدمات وحسب لتحقيق التنمية الاقتصادية. ورأى البعض أنه عندما تكون الدولة المقدم الرئيسي للخدمات، لا يكون دورها محصوراً بهذه المهمة. أما المشكلة في الحالة الفلسطينية فهي أن على الفلسطينيين أن يثبتوا، للحصول على دولة، أن لديهم القدرة على ذلك من خلال سلوكهم، كما لو أن حقوقهم مشروطة. وبينت إحدى الدراسات أن باستطاعة السلطة الفلسطينية خلال أربع سنوات أن تنشئ مؤسسات قادرة على ممارسة نشاطات البلدان ذات الدخل المتوسط. ولا يعني هذا الكلام عدم إنشاء مؤسسات فعالة، بل على العكس، إذ تبقى الحاجة إلى إنشاء مؤسسات فعالة حاجة ملحة، لكن تبقى القضية الأساسية قضية شرعية.

68- والمشكلة التي يعاني منها الاتفاق السياسي الجديد في العراق هي مقاطعة أحد المجتمعات المحلية للانتخابات. ويعني غياب فئة من جمهور الناخبين عدم مشاركتها في وضع الدستور. وعندما عادت هذه الفئة وشاركت في الانتخابات، كادت تنجح في منع إقرار الدستور. يعني ما حصل أن غالبية أفراد هذه الفئة يوافقون على العملية السياسية لكنهم لا يوافقون على الدستور. ويشكل استبعاد أحد المجتمعات المحلية ومصالحها عن العملية السياسية سبباً ممكناً لأعمال عنف مستقبلية ينبغي معالجته. ويبدو أن الطريقة الوحيدة لتجنب نشوب النزاعات هي حل الخلافات بالتسويات، لكنها عملية تتطلب وقتاً كثيراً لتحقيق هدفها، وربما لن تتحقق قبل مرور بضعة أجيال.

69- والأولوية الأساسية للعراقيين اليوم هي الاستقرار. فمستوى الفوضى مرتفع لدرجة أن غالبية الشعب تتوق إلى استرجاع فترة الأمن، حتى وإن تحسن الوضع، بالمقارنة مع فترة 2004-2005. أما الصيغة التعددية التي تم اعتمادها فلا تساهم في بناء الدولة، فالحاجة ماسة إلى حل طويل الأمد.

دال- القطاع العام وممارسات الحكم السليم: أساس بناء السلام ومنع نشوب النزاعات

70- هناك حاجة إلى تحليل كيفية ارتباط بناء الدولة بجهود بناء السلام على المستوى المحلي. وتشكل عملية المصالحة الوطنية أحد الأوجه الهامة في بناء الدولة، لشمولها جميع الجهات السياسية الفاعلة وجمهور ناخبها.

71- وقد يكون من الضروري تعريف بناء السلام. فهي عبارة واسعة تستعمل كبديل لمصطلحات أخرى في سياقات عدة. ومن المفاهيم التي يمكن إدراجها في تعريف بناء السلام بناء القدرة، ونزع السلاح، ومكافحة الجريمة، ومكافحة الأسلحة غير المشروعة، وحقوق الإنسان. وإن لم تتفق الآراء على تعريف بناء السلام، فهي لن تتفق على الممارسات الفضلى في بنائه.

72- ومن العناصر الأساسية في عملية بناء السلام قدرة الأفراد على المشاركة فيها. وفي حالة ما بعد النزاع، قد يقيد الخوف قدرة الجمهور على المشاركة. ومن الشواغل الأخرى الأكثر أهمية في مرحلة ما بعد النزاع مباشرة الحاجة إلى إحلال السلام في نمط البقاء على قيد الحياة، والحاجة إلى الملجأ والأمن. ولنوعية القيادة أو نوعها أهميتها فهي تسمح بتحديد مواصفات النماذج الإيجابية والسلبية. فالقادة السلبيون بوجه خاص يتميزون بنزعة أبوية و/أو استبدادية. ومن المشاكل التي تتكرر في دورة ما بعد النزاع المشاركة الضئيلة جداً في العمليات الجماعية.

73- وفي ما يتعلق بالمساعدة الفنية، بينت التجارب أن الأنماط المشتركة في البلدان المنكوبة بالنزاعات تتضمن هيكليات صارمة ومركزية في صنع القرارات ولا تتضمن حداً أدنى من اللامركزية. وتشيع المحسوبية والفساد والتبعية مع مؤسسات/خدمات الدولة غير الفعالة والممارسات الإدارية البالية. وفي بعض الحالات، تتسع الهوة بين الغني والفقير لأن النظام السياسي والاقتصادي غير قادر على تسوية الخلاف السياسي أو المظالم الاقتصادية.

74- ولكسر الحلقة المفرغة يمكن اللجوء إلى بناء القدرات الذي من شأنه زيادة فعالية المؤسسات وهيكلية الحكم المحلي. أما الهدف فهو زيادة معارف موظفي الدولة ومهاراتهم، مما يساهم في تحسين النظام الوطني السياسي والاجتماعي والاقتصادي من خلال تقديم الخدمات. وتحتاج النخبة الحاكمة إلى رؤية مكاسب سياسية مما يؤدي بدوره إلى التزام سياسي بتنفيذ بناء القدرات البشرية والمؤسسية. وتؤدي عملية الضغط والمناصرة دوراً حاسماً في تحقيق النجاح. وينبغي أن يكون التدخل شاملاً وأن يتناول جميع مركبات بناء القدرات. من هنا التأثير المضاعف الذي ينتج عن مشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين مع المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، والقدرة على التكيف مع التدخلات الرامية إلى بناء القدرة وعلى القيام بها في السياق المحلي. وتشكل الميزة النسبية المبدأ التوجيهي في تصميم المبادرات وتعزيز الحكم السليم، أما هدفها فهو تحقيق الاستدامة.

75- وللنزاعات التي تدوم طويلاً أثرها على تقييم الاحتياجات. وفي حال عدم تقييم الاحتياجات، تكون مناهج التدريب غير ملائمة. ويجب إجراء التدريب في أماكن آمنة، وأن يتناسب نموذج التدريب مع الواقع المحلي. وتجدر الإشارة إلى أن آلية المتابعة غير الملائمة أو النقص في المتابعة يحدان من تأثير هذه المساعي. وتبين من الدروس المستخلصة أن مشاركة المستفيدين والمسؤولين من الأمور الأساسية. ومن الجوانب البارزة أيضاً تحديد أهداف واضحة، وتحديد معايير الاختيار في ما يتعلق بالمستفيدين، وتقييم الأثر.

76- ومن عوامل النجاح بعض الاعتبارات الهامة ومن ضمنها البناء على ممارسات وخبرات ناجحة في مجال الحكم المحلي، والشراكة مع الأمم المتحدة، والتعامل مع المستفيدين من المشروع باعتبارهم شركاء فيه.

ويجب دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء والتي تهدف إلى تحديد القدرة المؤسسية ذات الأولوية. ولا يمكن إهمال أهداف هامة أخرى كتعزيز الشراكات واللامركزية.

77- وتسائل المجتمعون عن مدى تطبيق قواعد ضمان النوعية ومبادئها التوجيهية وعمّا إذا كانت تترتب عن التعاطي مع الجهات المانحة مشاكل إضافية. وسلطوا الضوء على مشكلة انعدام التنسيق عند معالجة مشكلة الفساد. والوعي بالمشكلة لا يعني أنها ستعالج. ومن المشاكل المتكررة أيضاً عدم قيام الجهات المسؤولة عن تنفيذ السياسات بمسؤولياتها، بالإضافة إلى الطريقة التعسفية في ممارسة الحكم السليم في المنطقة. وحتى عام 2002، لم تكن ممارسة الحكم السليم في أعلى جدول الأعمال ذي الأولوية. لكن عندما فشلت اتفاقات السلام، تحول الاهتمام إلى إدارة الحكم لتحقيق السلام.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- المكان والزمان

78- عقد اجتماع فريق الخبراء حول سياسات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات في غربي آسيا في 9-10 كانون الأول/ديسمبر 2009 في فندق كراون بلازا في بيروت.

باء- الافتتاح

79- أدلى بالملاحظات الافتتاحية كل من السيد جاد شعبان من الجمعية الاقتصادية اللبنانية، والسيد رالف إربل من مؤسسة فريديريش نومان، والسيد طارق علمي من الإسكوا. وشددت البيانات على هدف اجتماع فريق الخبراء ألا وهو بلورة توصيات السياسة العامة الموجهة بشكل أساسي نحو منع نشوب النزاعات، وتخفيف أثرها على التنمية، وتعزيز الجهود الرامية إلى بناء السلام في منطقة تحدد الاعتبارات الأمنية والسياسية أولوياتها، ولا تزال قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقضايا التنمية الأخرى مهمشة فيها. وتطرقت البيانات إلى مسائل أخرى ذات صلة تعقد عمل المحللين والممارسين في مجال بناء السلام وصانعي القرارات. ويعمل هؤلاء الممارسون في ظروف شديدة التقلب، تتعدد فيها أنماط النزاعات وتزايد. وبصرف النظر عن الاحتلال، تواجه بعض البلدان حروب أهلية، في حين يعاني بعضها الآخر من بروز جهات فاعلة غير حكومية أو هيكلية موازية للدولة. وثمة دينامية مخيفة توطدت جذورها. ولحل الخلافات المحلية، تتعامل الجهات الفاعلة المحلية مع قوى خارجية بدلاً من التعامل مع بعضها البعض.

80- وعلى امتداد العقود الماضية وتحديداً في السنوات الأخيرة، أدى هذا الوضع إلى توليد حلقة مفرغة من النزاعات المتكررة والتوترات السياسية. ومن بين العوامل الأساسية المؤثرة في استمرار هذه الحلقة، السياسة الجغرافية، والاحتلال، وضعف مؤسسات الدولة، والاقتصادات الضعيفة الأداء. وجرى التشديد على أن النزاع هو محرك عملية التنمية، فحيث ينشب نزاع تضعف التنمية فينشأ نزاع آخر. والنزاعات والتوترات السياسية حالت دون معالجة للضغوط السكانية في ظل ندرة الموارد، والنمو الحضري الكبير، وندرة المياه، والتصحر، والتلوث. وتواجه شرائح كبيرة من سكان المنطقة ولا سيما في البلدان المنكوبة بالصراعات الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي والأمن الصحي. وفي الختام، اقترح المجتمعون العمل على تقوية مؤسسات الدولة لكسر حلقة النزاع وعدم الاستقرار المفرغة. ولتعزيز القدرة على تقديم الخدمات الأساسية أهمية قصوى

في معالجة تشعبات النزاع العديدة وتوفير البنية التحتية اللازمة للتنمية التي ستساهم ولا شك في بناء السلام إن لم تساهم في منع وقوع النزاعات.

جيم- المشاركون

81- في المرفق بهذا التقرير قائمة بأسماء المشاركين في اجتماع فريق الخبراء.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

- السيد فالح عبد الجبار
الرئيس
المركز العراقي للبحوث والدراسات الإستراتيجية
خليوي: 96170958794
بريد إلكتروني: f-institute@hotmail.com
- السيد اوغو بانيزا
مدير شعبة
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد
تلفون: 412291749085
فاكس: 41229170274
بريد إلكتروني: Ugo.panizza@unctad.org
- السيد حاتم جورج حاتم
خبير اقتصادي
تلفون: 962 6 5542249
بريد إلكتروني: hatimghatim@gmail.com
- السيد رينوود ليندرز
العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية
جامعة أمستردام
أمستردام، هولندا
تلفون: +31 6 16896281/+31 20 525 2953
بريد إلكتروني: R.E.C.Leenders@uva.nl
- السيدة هايدي هوهتانين
رئيس برنامج الشرق الأوسط
مبادرة إدارة الأزمات
هلسنكي، فنلندا
تلفون: +358 9 4242 810
فاكس: +358 4577312022
بريد إلكتروني: heidi.huuhtanen@cmi.fi
- السيد حسام زملط
زميل باحث في جامعة هارفرد
تلفون: +447887603590
لندن، المملكة المتحدة
بريد إلكتروني: hzomlot@gmail.com
- السيد عوض خليفة موسى
رئيس الأمن الغذائي
معهد دراسات الكوارث واللاجئين
تلفون: +249912390935
بريد إلكتروني: akbenmusa@hotmail.com
- السيد خالد عمارة
نائب مساعد وزير الخارجية
وزارة الخارجية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
تلفون: +202-25747407
بريد إلكتروني: khalid.emara@bluewin.ch
- السيد عادل الزاغة
بروفيسور
مكتب التخطيط والتطوير وضمان الجودة
جامعة بير زيت
تلفون: +970599397942
بريد إلكتروني: VP.Planning@birzeit.edu
aalzagha@birzeit.edu
- السيد محمد عبد الله غالب
المدير التنفيذي
صندوق إعادة إعمار صعده
صنعاء، اليمن
تلفون: +967777129688
بريد إلكتروني: gm@srfyemen.org
- السيد رالف اربيل
الممثل المقيم
- السيد محمد ق. ن.

تلفون: +9613661459

الرائد محمد صالح
الأمن العام اللبناني
بيروت، الجمهورية اللبنانية
تلفون: +96170242499

السيد غسان عز الدين
الأمن العام اللبناني
بيروت، الجمهورية اللبنانية
تلفون: +9613528686

السيد كمال فؤاد صفا
الأمن العام اللبناني
بيروت، الجمهورية اللبنانية
تلفون: +9613386813

قسم القضايا الناشئة والنزاعات/الإسكوا

السيد طارق علمي
رئيس قسم القضايا الناشئة والنزاعات
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611 978616
فاكس: 9611 981510
بريد إلكتروني: alamit@un.org

السيد يوسف شعيتاني
مسؤول أول للشؤون الاقتصادية
هاتف: 9611 978619
فاكس: 9611 981510
بريد إلكتروني: chaitani@un.org

السيد كريستوفر روس بوليتس
مدير مشروع
هاتف: 9611 978623
فاكس: 9611 981510
بريد إلكتروني: politis@un.org

السيد فرانك ريفلتو لاناو
معاون الشؤون الاقتصادية
تلفون: +9611978620
بريد إلكتروني: revuelto-lanao@un.org

قسم القضايا الناشئة والنزاعات/الإسكوا (تابع)

السيدة رنا الحجيري
مساعدة باحثة

مؤسسة فريدريش نامان من أجل الحرية
بريد إلكتروني: ralf.erbel@fnst.org

الآنسة جورجينا جاك مانوك
مساعد مشروع
الجمعية اللبنانية الاقتصادية
تلفون: +9613747684
بريد إلكتروني: gjmanok@gmail.com

السيدة كريستين لوتجي
مستشار، العلاقات العامة والتوعية العامة
الهيئة الألمانية للتنمية، برنامج سوريا
دمشق، الجمهورية العربية السورية
تلفون: +963(0)112218001
بريد إلكتروني: christin.luetlich@ded.de

السيدة هنا نصار
مدير إدارة
التعاون الفني الألماني
برنامج التعاون الفني الألماني GTZ
تلفون: +9613818440
بريد إلكتروني: hana.nasser@gtz.de

السيدة جست هيلترمان
نائب مدير برنامج
مجموعة الأزمات الدولية
واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
تلفون: +2024039713
بريد إلكتروني: jhiltermann@crisisgroup.org

السيدة ريفا كانتويتز
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة سابانسي
اسطنبول، تركيا
تلفون: +902164839250
بريد إلكتروني: riva@sabanciuniv.edu

العقيد خالد الجارودي
رئيس فرع العلاقات العامة والمراسم
مديرية المخابرات، الجيش اللبناني
بيروت، الجمهورية اللبنانية
تلفون: +9613373864

العميد الركن ميشال المير
الجيش اللبناني
بيروت، الجمهورية اللبنانية

تلفون: +9611978617
بريد إلكتروني: shadan.jamal@un.org

تلفون: +9611978682
بريد إلكتروني: elhousseini@un.org

السيدة رنى بوكريم
مساعدة باحثة
تلفون: +9611978615
بريد إلكتروني: boukarim@un.org

السيدة شادان جمال
مساعدة إدارية